العرب
الجمعة 2019/08/02
السنة 42 العدد 11426

تزايد مخاطر المواجهة العسكرية بين الغرب وإيران في الخليج

مساع أوروبية لتفادي المزيد من التصعيد

تحرش إيراني بناقلات النفط

تزايد القلق من نشوب حرب في الشرق الأوسط تأتي بتداعيات عالمية منذ أن انسحبت الولايات المتحدة العام الماضي من الاتفاق النووي المبرم مع إيران عام 2015، وأعادت فرض العقوبات عليها وقفزت قضية أمن الملاحة في الخليج، الذي يمر عبر نحو خمس إمدادات النفط العالمية، إلى صدارة الأجندة العالمية منذ مايو عندما اتهمت واشنطن طهران بالوقوف وراء تفجيرات ألحقت أضرارا بست ناقلات على مدى عدة أسابيع.

واشنطن – نقلت وكالة الإعلام الروسية الخميس عن وزارة الشؤون الخارجية قولها إن لديها انطباعا بأن الولايات المتحدة تبحث عن ذريعة لصراع في الخليج، فيما لم تستبعد دول أوروبية مواجهة عسكرية بين واشنطن وإيران، لكنها تبذل مساعي حثيثة للحيلولة دون ذلك.

ونقلت الوكالة عن المتحدثة باسم وزارة الخارجية ماريا زاخاروفا قولها "الأحداث هناك تتحرك حقا نحو منعطف خطير، وهناك مخاطر من اندلاع اشتباك عسكري واسع النطاق".

وأضافت زاخاروفا "مبدئيا لدينا شعور بأن واشنطن تبحث وحسب عن ذريعة لإثارة الموقف ومواصلة التصريحات العدائية تجاه إيران والانتقال إلى مرحلة من الصراع أنشط وأكثر سخونة"، مشيرة إلى أنّ تحرك واشنطن لتشكيل مهمة بحرية في مضيق هرمز يبدو محاولة فجّة للضغط على إيران. ومن المتوقع أن تردّ إيران بطريقة سيئة على إعلان أوروبا تشكيل تحالف بحري دولي لحماية حرية الملاحة في مياه الخليج ومضيق هرمز، ففي وقت سابق من الأسبوع الحالي قال مسؤول في الحكومة الإيرانية "سمعنا أنهم يعتزمون إرسال أسطول أوروبي إلى الخليج، وهو يحمل بشكل طبيعي رسالة عدائية" إلى إيران.

ويقول الأدميرال الأميركي السابق والمحلل الاستراتيجي جيمس ستافريديس إن القرار الأوروبي الجيد بزيادة عدد السفن الحربية المنتشرة في الخليج، والرد الإيراني، الذي مازال لحسن الحظ في مجرد كلام، يمكن أن يزيد احتمالات حدوث خطأ في الحسابات العسكرية، وبالتالي نشوب مواجهة مسلّحة في المنطقة.

وبالطبع فإنه في خلفية المشهد يأتي الصراع الأميركي الإيراني الذي تصاعد في أعقاب قرار إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب الانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني الموقّع عام 2015، والذي كان يستهدف وضع حدّ للبرنامج النووي الإيراني، فإدارة الرئيس ترامب قرّرت الانسحاب من الاتفاق احتجاجا على محدودية نطاقه وعدم جدواه في الحد من الأنشطة الإيرانية الخطيرة من وجهة نظر الإدارة، على خلاف موقف حلفاء أميركا الأوروبيين.

وفيما قررت الإدارة الأميركية تشديد العقوبات على إيران، ردت طهران على التحركات الأميركية بمحاولة إظهار سيطرتها على مضيق هرمز، وقدرتها على إغلاقه في أي وقت تختاره، بما يؤدي إلى اضطراب شديد في الاقتصاد العالمي. وهذه الاستراتيجية الإيرانية، ستصطدم بالموقف الغربي الذي يرى أنه يمتلك وجودا عسكريا قويا في هذا المضيق البحري المهم، ومن العار السماح بحدوث شيء فيه.

وهاجمت إيران منشآت بحرية سعودية وأسقطت طائرات أميركية مسيّرة دون طيار فوق مضيق هرمز، ولغّمت سفنا في الخليج ثم صادرت ناقلة نفط بريطانية.

وحتى الآن فإنّ الرد الغربي على الممارسات الإيرانية يبدو قويا، حيث شددت واشنطن عقوباتها على طهران، كما قررت الدول الأوروبية باستثناء ألمانيا إرسال المزيد من السفن الحربية إلى الخليج لحماية الملاحة فيه.

ولذلك فالسؤال الذي يطرح نفسه بقوة هو: ماذا سيحدث بعد ذلك؟ وما هي خيارات الحلفاء الغربيين لتهدئة الأزمة، مع مواصلة الضغط على إيران لتعديل سلوكها السيء؟

ماريا زاخاروفا

الولايات المتحدة تبحث عن ذريعة للتدخل العسكري في الخليج

ويرى ستافريديس أن إيران ليس لديها ميل ولا دافع للتراجع عن مواقفها، وربما يزيد الإيرانيون تحرّكاتهم العدائية ضد الملاحة التجارية في الخليج، سواء بوضع ألغام بحرية في مضيق هرمز كما فعلت أثناء الحرب الإيرانية العراقية في ثمانينات القرن العشرين في ما عرف باسم "حرب الناقلات" أو حتى بإغراق إحدى السفن فعليا، وربما باستخدام غوّاصة تعمل بمحرك ديزل.

ويمكن للإيرانيين كذلك توسيع نطاق المواجهة من خلال استخدام القوى التابعة لها في المنطقة، مثل حزب الله في لبنان لضرب إسرائيل، أو لواء الفاطميين الشيعي الأفغاني لمهاجمة القوات الأميركية في أفغانستان.

وإذا قامت إيران بمثل هذه الخطوات المتهورة، فمن المحتمل أن يرد الغرب عليها عسكريا وسيتم توسيع نطاق وحجم التحرك الدولي لحماية الملاحة في الخليج.

وبحسب الجنرال جو دانفورد رئيس هيئة الأركان المشتركة الأميركية فإن الولايات المتحدة ستشارك في حماية الملاحة في الخليج من خلال عملية عسكرية تحمل اسم "الحارس"، حيث ستشارك في هذه العملية من خلال أعمال الاستخبارات والأعمال اللوجستية والدعم والقيادة والسيطرة.

ويقول الأدميرال ستافريديس إنه من واقع خبرته العسكرية للعشرات من السنين في الخليج، بما في ذلك قيادته لمجموعة قتال حاملة الطائرات الأميركية إنتربرايز أثناء الغزو الأميركي للعراق عام 2003، فإنه متأكد من أن القيادة المركزية الأميركية ستوفّر الكثير من الخيارات العسكرية أمام الرئيس ترامب.

وتضمّ قائمة الخيارات الأميركية، إرسال كاسحة ألغام في الخليج، حيث توجد بالفعل كاسحة من هذا النوع في البحرين، أو إغراق السفن الحربية الإيرانية وهو ما فعلته الولايات المتحدة في أواخر الثمانينات من القرن الماضي، في إطار عملية عسكرية باسم "فرس النبي".

وتضمّ قائمة الخيارات المتاحة لدى العسكرية الأميركية، ضرب قواعد الدفاع الجوي الإيرانية والتي كانت ضمن قائمة الأهداف التي كانت ستستهدفها عملية عسكرية أميركية قبل أن يتراجع عنها ترامب في اللحظة الأخيرة في يونيو الماضي، كما يمكن للولايات المتحدة شنّ هجمات إلكترونية ضد المنشآت العسكرية الإيرانية، وربما ضد شبكات كهرباء المدينة عندما تكون هذه الشبكات تدعم البنية التحتية العسكرية.

ولكن هل يمكن للولايات المتحدة تجنّب الحرب مع إيران؟ كل الأطراف لديها الدوافع للوصول إلى مائدة التفاوض. الولايات المتحدة ستطالب بتعديلات حقيقية لسلوك إيران ووقف حروبها بالوكالة في اليمن وسوريا، وإنهاء دعمها لأنشطة حزب الله اللبناني المعادية لإسرائيل، والحدّ من برامجها لتطوير الصواريخ الباليستية، وفوق كل ذلك التوصل إلى اتفاق نووي أطول مدى مع إيران. في المقابل يريد الإيرانيون رفع العقوبات عنهم والسماح بدخول الاستثمارات الأجنبية إلى بلادهم، والحصول على ضمانات بعدم سعي واشنطن إلى تغيير نظام الحكم في إيران.

ومن الناحية التكتيكية يمكن القول إن الأمور تتدهور في الخليج قبل أن تبدأ في التحسّن، لكن بمرور الوقت، فإنه لن يكون من مصلحة أي طرف الانزلاق إلى الحرب، فاشتعال حرب خلال الفترة المقبلة ليست في صالح ترامب مع اقتراب الانتخابات الرئاسية الأميركية عام 2020.

وتبقى هناك فرصة للوصول إلى اتفاق، لكن مخاطر الحسابات الخطأ مازالت تتزايد.

العقوبات الأميركية على إيران تطال محمد جواد ظريف

طهران – اتهمت إيران الولايات المتحدة الخميس بالقيام "بتصرف صبياني" نابع من الخوف، وذلك بعدما فرضت واشنطن عقوبات على وزير خارجيتها، فيما يزيد التوتر بين الخصمين اللذين تفجرت بينهما الخلافات بشأن الملاحة في الخليج وبرنامج طهران النووي.

وفرضت الولايات المتحدة عقوبات على وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف في خطوة من المحتمل أن تضرّ بفرص المحادثات الدبلوماسية، في وقت يشهد تصاعدا في التوتر بين البلدين. وظريف شخصية محورية في الاتفاق النووي الذي أبرمته إيران مع القوى العالمية عام 2015. وكان رده على خطوة فرض عقوبات عليه أنها لن تؤثر عليه في شيء.

وقال وزير الخزانة الأميركي ستيفن منوتشين في بيان "جواد ظريف يطبق أجندة الزعيم الأعلى الإيراني الهوجاء، وهو الناطق الرئيسي باسم النظام في أنحاء العالم، والولايات المتحدة تبعث برسالة واضحة للنظام الإيراني بأن السلوك الذي انتهجه في الآونة الأخيرة غير مقبول بالمرة".

وتجمّد العقوبات على ظريف أي ممتلكات أو مصالح له في الولايات المتحدة، فيما ستسعى واشنطن أيضا إلى الحدّ من الرحلات الدولية لظريف.

وأقام ظريف في الولايات المتحدة منذ كان عمره 17 عاما، إذ كان يدرس العلاقات الدولية في سان فرانسيسكو ودنفر، ثم أصبح دبلوماسيا في الأمم المتحدة في نيويورك، حيث عمل سفيرا لإيران من 2002 حتى 2007.

وقالت إدارة ترامب إنها ستتخذ القرارات المتعلقة بما إن كانت ستمنح ظريف تأشيرات سفر، بما في ذلك تأشيرات لزيارة الأمم المتحدة، وفقا لكل حدث على حدة، مما يترك الباب مفتوحا أمام احتمال حضوره الاجتماع السنوي للجمعية العامة في سبتمبر.

وإذا حصل ظريف على هذه التأشيرة فسيتيح ذلك اتصالا مباشرا أو غير مباشر بينه وبين الولايات المتحدة خلال ذلك الاجتماع، الذي يعقد في نيويورك ويحضره معظم زعماء العالم والذي كان موقع إجراء اتصالات أميركية إيرانية سابقة.

وفي 24 يونيو استهدف ترامب الزعيم الأعلى الإيراني آية الله علي خامنئي ومسؤولين إيرانيين كبارا آخرين بعقوبات.

تشدد جونسون يدفع باتجاه بريكست دون اتفاق

بروكسل - ذكرت مينا أندريفا المتحدثة باسم الاتحاد الأوروبي أن التكتل الأوروبي وبريطانيا تمسكا بموقفيهما من بريكست خلال محادثات جرت في بروكسل الخميس، فيما تتواصل الأزمة بعد تولي بوريس جونسون رئاسة الوزراء في بريطانيا.

وبحسب المتحدثة فقد التقى ديفيد فروست، مستشار جونسون للشؤون الأوروبية، بإيلزي جوهانسون وستيفاني ريسو من المفوضية الأوروبية، الذراع التنفيذية للاتحاد.

ويتولى فروست منصبه خلفا لمستشار ماي السابق للشؤون الأوروبية أولي روبنز الذي واجه انتقادات من مؤيدي بريكست لجهة أنه متعاطف مع الاتحاد الأوروبي.

وصرحت المتحدثة، مينا أندريفا، للصحافيين في بروكسل "لقد كان اجتماعا تمهيديا وأكد كل جانب موقفه"، مضيفة أن "الفرصة ستتاح لرئيس المفوضية الأوروبية جان كلود يونكر وجونسون للالتقاء في اجتماع مجموعة السبع في بياريتز".

والتقى فروست، المسؤول السابق في وزارة الخارجية الذي عين مسؤولا عن الشؤون الأوروبية، الأربعاء كذلك بمسؤولة أخرى من المفوضية الأوروبية هي كلارا مارتينز ألبيرولا.

ويطالب جونسون الاتحاد الأوروبي بالتخلي عن رفضه إعادة التفاوض على بنود رئيسية في اتفاق بريكست الذي تم إبرامه العام الماضي مع سلفه تيريزا ماي، وإلا فإن بريطانيا يمكن أن تخرج من دون اتفاق في 31 أكتوبر القادم.

وأكد القادة الأوروبيون أن اتفاق الانسحاب، الذي يجدد شروط خروج بريطانيا بعد 46 عاما من العضوية، نهائي، إلا أنهم مستعدون لإعادة فتح المناقشات حول العلاقة المستقبلية الموجودة في "الإعلان السياسي" المرفق بالاتفاق.

ويطالب جونسون بإعادة النظر في بند شبكة الأمان الذي يحدد العلاقات بين أيرلندا العضو في الاتحاد الأوروبي وأيرلندا الشمالية التابعة للمملكة المتحدة. وينصّ الترتيب المثير للجدل بشأن "شبكة الأمان" أو "باكستوب" على إبقاء كامل المملكة المتحدة في اتحاد جمركي لتجنّب إعادة الحدود الفعلية بين أيرلندا الشمالية التابعة لبريطانيا وجمهورية أيرلندا العضو في الاتحاد.

ويرى جونسون أن تهديد الخروج الفوضوي من الاتحاد الأوروبي سيجبر بروكسل على الإذعان ومنح لندن شروطا أفضل ستتيح لها إبرام اتفاقيات تجارية مع قوى عالمية مثل الصين والولايات المتحدة.

ويتمحور حلّ جونسون بشأن هذه الحدود حول اقتراحات رفضها الاتحاد الأوروبي والقادة الأيرلنديون لأنها إما غير قابلة للتطبيق وإما غير كافية.

وفي مجلس العموم البريطاني، تبدو حظوظ جونسون في حسم ملف بريكست ضئيلة داخل برلمان منقسم بشأن استراتيجية الانفصال، بعد أن تناقلت تقارير إعلامية وجود محادثات سرية بين عدد من وزراء تيريزا ماي الذين أقالهم جونسون وحزب العمال المعارض من أجل التصدي داخل مجلس العموم لانفصال المملكة المتحدة من دون اتفاق.

ويؤكد مراقبون أن هؤلاء المشرعين يستطيعون الإطاحة بالحكومة بتصويت على حجب الثقة، ما يضع جونسون أمام حتمية إجراء انتخابات مبكرة على أمل الحصول على أغلبية برلمانية تساند خططه.

مينا اندريفا

الاتحاد الأوروبي وبريطانيا متمسكان بموقفيهما من بريكست

ويبدو أن وضوح نهج رئيس الوزراء الجديد في التعامل مع ملف بريكست ساهم في ارتفاع شعبية المحافظين، إلا أن تنفيذ استراتيجيته وتعهداته قد تصطدم برفض برلماني إذا ما مضى قُدما في العمل على الانفصال من دون اتفاق.

وذكرت صحيفة الأوبزرفر أن وزير المالية البريطاني السابق فيليب هاموند، الذي ترك الحكومة قبل تولّي بوريس جونسون منصب رئيس الوزراء، أجرى محادثات سرية مع حزب العمال المعارض بشأن كيفية وقف خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي دون اتفاق.

وكان رئيس المجلس الأوروبي دونالد توسك قد سارع إلى تهنئة جونسون وقال "أتطلع إلى لقائك لمناقشة تعاوننا بالتفصيل". وبدوره، حذّر رئيس وزراء أيرلندا ليو فارادكار بوريس جونسون، قائلا إنّ "الإيحاء بأنه يمكن الحصول على اتفاق جديد في أسابيع أو أشهر ليس واقعيا على الإطلاق".

حظر ارتداء البرقع في هولندا يدخل حيّز التنفيذ

أمستردام – دخل قانون حظر البرقع حيز التنفيذ في هولندا من الخميس، بموجب قانون جديد بمنع ارتدائه في المدارس والمستشفيات والمباني الرسمية ووسائل النقل المشتركة، فيما أعلن رؤساء بلديات أمستردام (العاصمة) وروتردام (غرب) وأوترخت (وسط) العام الماضي، أنهم لا يفكرون في تطبيق القانون.

وأعلنت وزارة الداخلية الهولندية، في بيان، أنه تم اعتبارًا من الخميس حظر ارتداء كل ما يخفي الوجه بالكامل، في وسائل المواصلات العامة، ومنشآت التعليم والمستشفيات، والمقرّات الحكومية العامة.

وقالت إن موظفي الأماكن المشمولة في القانون يمكن مطالبة النساء المنقبات بالكشف عن وجوههن أو مغادرة المبنى، وفي حال مخالفة هذا الأمر ستدخل الشرطة وربما تفرض عقوبات. ووفقًا للبيان، فإن الحظر لا يشمل الأشخاص الذين يضطرون لإغلاق وجوههم لضرورات العمل، والمرضى الذين يبقون فترة طويلة بالمستشفى، ويغطون وجوههم لضرورات صحية، فضلا عن الملابس التي فيها أقنعة خلال الأنشطة الترفيهية والثقافية.

وتفيد التقديرات أن بين 200 و400 امرأة يستخدمن البرقع في هولندا التي يبلغ عدد سكانها 17 مليون نسمة.

وقد أقرّ هذا القانون في يونيو 2018 بعد 15 عاما من النقاش السياسي حوله، فيما كان النائب المعادي للمهاجرين والمسلمين غيرت فيلدرز اقترح عام 2005 التصويت على قانون حول البرقع.

وعلى خلفية غرامة تبلغ 150 يورو، "بات محظورا ارتداء ملابس تغطي الوجه في المؤسسات التعليمية والمعاهد والمباني العامة والمستشفيات ووسائل النقل العام".

وأوضحت وزارة الداخلية أنه يتعين على العاملين في المدارس والمستشفيات والمؤسسات والسائقين رفض التعامل مع امرأة ترتدي برقعا أو الاتصال بالشرطة، إلا أنّ قطاع النقل العام أعلن أنّ السائقين لن يوقفوا حافلاتهم أو قطاراتهم لإرغام امرأة مخالفة على النزول، لأن ذلك سيتسبّب في تأخير.

وأعلن عدد من مستشفيات البلاد أنها "لن ترفض تقديم الرعاية لأي شخص، بغض النظر عن الملابس التي يرتديها".

ولا يزال البرقع مسموحا به في الشارع، خلافا للقانون الساري المفعول منذ 2010 في فرنسا، حيث يُحظر البرقع في الأماكن العامة.

وأصبح من حق مسؤولي الأمن الآن مطالبة المنتقبات بالكشف عن وجوههن. وإذا رفضن، يمكن منعهن من دخول المباني العامة أو مواجهة غرامات بما لا يقل عن 150 يورو. وكانت فرنسا أول دولة أوروبية تحظر النقاب عام 2011، وحذت عدة دول حذوها بعد ذلك.

وكانت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان قد وصفت حظر النقاب في فرنسا بالقانوني، مؤيدة الرأي القائل إن هناك حاجة إلى أن يرى الأشخاص وجوه بعضهم البعض لبناء علاقات طبيعية والعيش في مجتمع ديمقراطي.